

جدلية العلاقة بين الفساد وبناء الدولة

The dialectical relationship between corruption and modern State-Building

رفافة فافة¹، سرير عبد الله رابح²¹ جامعة أحمد زبانة غليزان (الجزائر)، dr.fafa48@yahoo.fr² جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، seghierab@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/04 تاريخ القبول: 2021/10/05 تاريخ النشر: 2021/12/16

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تفسير العلاقة الجدلية بين الفساد وبين بناء الدولة من جهة وكيفية التعامل معها من جهة ثانية، انطلاقاً من شرح التفاعل بين الدولة والسوق باعتبار أن الاقتصاد والسياسة يمثلان عمود الدول والعالم، ومن الافتراض الذي يبحث في مخلفات تراوج السلطة بالثروة، وترجع أهمية هذه الدراسة إلى تفشي مظاهر الفساد بكل أشكاله على المستويين المركزي والمحلي المتعلق بالدولة، وعلى المستوى الدولي القائم على القوة والسيطرة، في ظل تأثير المال والاقتصاد على جل مناحي الحياة.

الكلمات المفتاحية: الفساد، عملية بناء الدولة، الاقتصاد السياسي، الثروة، السلطة.

Abstract

This study purposes to explain the dialectical relationship between corruption and modern state- building on the one hand, and how to deal with it on the other, from explanation of the interaction between the state and the market, since the economy and politics constitute the pillar of states and the world. And from the hypothesis that examines the consequences of mating the power with wealth. The importance of this study is due to the prevalence of corruption at the central and local levels of the state, and the international level based on power and control, given the impact of money and the economy on life.

Keywords: corruption, state-building, process, Political Economy, wealth, power

المؤلف المرسل: رفافة فافة

1. مقدمة:

ترى معظم الأدبيات أن علاقة الفساد بعملية بناء الدولة متلازمة مرتبطة بالاقتصاد السياسي، نظرا لارتباطها بالموارد والإيجارات التي يتم تنظيم الأنشطة الفاسدة حولها، وقوة السياسة الرسمية والمؤسسات الاقتصادية المهددة بالفساد، أين أصبحت المسائل المتصلة بالفساد ممرات الزامية للعمل السياسي والاقتصادي، وهو الأمر الذي ركزت عليه دراسات بعض المقاربات التي ذهبت إلى تفسير طبيعة العلاقة التي تربط الفساد بعملية بناء الدولة وعلاقة الاقتصاد بالسياسة، أبرزها اقتراب الاقتصاد السياسي الذي شاعت استخداماته في تحليل الظواهر السياسية في فترة السبعينات مع ظهور المدرسة ما بعد السلوكية. كما أشارت أفكار "كارل ماركس" في القرن 19م والذي قدم مجموعة من الافتراضات التي تعبر عن العلاقات والصراعات الطبقية داخل الدولة على السلطة والثروة، وحتى على مستوى العلاقات الدولية في الجانب المتعلق بالامبريالية والسيطرة والاحتكار، وأصبح بذلك من الأساليب الجديدة التي حاولت فهم الظواهر السياسية بشكل كلي وفي سياقها التاريخي (محمد نصر عارف، 2002، صفحة 317)، انطلاقا من شرح التفاعل والتأثير المتبادل بين الدولة والسوق كتجسيد للاقتصاد والسياسة في العالم، القائم على السعي الدائم وراء الثروة والقوة، ومحاولة توزيعها (روبرت غيلبن، 2004، صفحة 25).

لذلك نعزى أهمية هذه الدراسة إلى انتشار مثل هذه المظاهر على المستوى المحلي المتعلق بالدولة، وعلى المستوى الدولي القائم على القوة والسيطرة في ظل تأثير المال والاقتصاد على جل مناحي الحياة بما فيها الجانب السياسي. فالغاية القصوى من تحديد علاقة الفساد بعملية بناء الدولة وفق اقتراب الاقتصاد السياسي تكمن في شرح هذه المتغيرات، لمعرفة الاختلالات التي أدت للوصول إلى هذا الوضع، وسيادة مظاهر الفساد في المجتمعات، وتأثيرات تزاوج السلطة والثروة على عملية بناء الدولة.

وبصدد التطلع على هذه القضايا، والوصول إلى الغاية المنشودة، انطلقنا من نسائل مفاده: كيف

يفسر اقتراب الاقتصاد السياسي علاقة الفساد بعملية بناء الدولة؟

وفي سياق الإجابة على هذا التساؤل، استندنا إلى الفرضية الآتية:

تعتبر علاقة الفساد بعملية بناء الدولة متلازمة مرتبطة بالاقتصاد السياسي، وقد تجدد هذه العلاقة بتجسيدها في تلك العلاقة القائمة بين النشاط السياسي والغنى الاقتصادي أي بين الثروة والسلطة.

وفي إطار إثبات صحة هذه الفرضية من خطئها، سنحاول استعراض أبعاد هذه الجدلية، من خلال بحث طبيعة العلاقة القائمة بين الفساد وعملية بناء الدولة من جهة، وبين السياسة والاقتصاد أي

جدلية الثروة والسلطة من جهة، وذلك بتوظيف المنهج الوصفي التحليلي، واقترب الاقتصاد السياسي في تحليل عناصر هذه الدراسة، والتي ستكون على النحو الآتي:

أولاً: علاقة الفساد بعملية بناء الدولة

ثانياً: علاقة الفساد ببناء الدولة ضمن جدلية النشاط السياسي والغنى الاقتصادي

ثالثاً: علاقة الفساد بعملية بناء الدولة في دائرة الاقتصاد السياسي

2. علاقة الفساد بعملية بناء الدولة

تثير علاقة الفساد بعملية بناء الدولة العديد من المسائل المتعلقة بطبيعة هذه العلاقة، منها مشكلة جدلية التأثير المتبادل بين هذين المتغيرين، وتعدد المفاهيم وتشعب المجالات التي تدخل ضمن نطاقها، فإذا كان الفساد يشمل كل أشكال استغلال الوظائف عامة كانت أو خاصة لتحقيق المنافع الخاصة، ويعبر عن تلك التفاعلات القائمة على علاقات الشخصية والمصلحة الخاصة بين الأشخاص ومؤسسات القطاع العام والخاص بطريقة غير شرعية، وعملية بناء الدولة التي تهدف إلى تعزيز قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة، من أجل القيام بوظائفها وأدوارها على أكمل وجه، فإن طبيعة العلاقة بين الفساد وعملية بناء الدولة تحددها التأثيرات المتبادلة بينهما، والاختلالات الناتجة عن أحدهما.

ولبيان الأبعاد المختلفة لهذه العلاقة، سنرصد ثلاث زوايا لتوضيح العلاقة الجدلية، الزاوية الأولى تتعرض إلى تأثير الفساد على عملية بناء الدولة سلباً أو إيجاباً، والزاوية الثانية تتناول تأثير فشل عملية البناء في إنتاج الفساد، أما الزاوية فتتلخص في العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة والتأثيرات المتبادلة بينهما.

1.2. تأثير الفساد على عملية بناء الدولة:

تفشي ظاهرة الفساد والرغبة في تحقيق المصالح الذاتية يمثل أحد الممرات التي تثبت فشل الدولة في القيام بوظائفها والحفاظ على بقائها، وينتج عنها مجموعة من المشاكل السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تعكس ضعف مؤسساتها وفعاليتها وسياساتها، وفي هذا المقام يقول "حميري": "أن فشل الدولة لا يرتبط فقط بالتحلل الملحوظ تجريبياً، وإنما يرتبط بالفشل الملحوظ في الارتقاء إلى مستوى الدولة الحديثة، حيث يؤدي الفساد إلى نزع شرعية الدول الضعيفة، ويسبب أزمة ثقة المواطنين في الدولة، فمثلاً قد يتم تسييس محاكمة القادة البارزين الفاسدين، ويمكن أن يؤدي رد الفعل العكسي إلى تقويض شرعية القانون ومؤسسات العدالة" (Sara Dix, 2012, p. 07)، فجوة الشرعنة وأزمة فقدان الثقة

بالمؤسسات والنخب السياسية والإجراءات العقلانية التي تشكل أساس السلطة السياسية المشروعة والهيكلية الاجتماعية المرتبطة ببناء الدولة الحديثة، وغياب عدالة التوزيع ومخلفاتها الاجتماعية والاقتصادية من تخلف وأمية وفقير وبطالة وجهل وسوء الوضع المعيشي.. الناجمة عن فساد النخب وفساد النسق السياسي، كلها مشاكل قد تمثل تحديات خطيرة أمام عملية البناء والتأسيس، وتقف عائقاً أمام قدرة الدولة في السيطرة على شعبها وإقليمها.

كما يسبب الفساد عجز عام ويقوض عملية بناء الدولة إذا مس الموارد العامة والجهاز البيروقراطي وجهاز الأمن والمنظومة القيمية للمجتمع، حيث تؤثر سلباً على تقديم الخدمات للمواطنين ويحد من الوصول إلى الخدمات الرئيسية كالرعاية الصحية والتعليم من خلال المحسوبية والرشوة.. ويهدد التسوية السياسية، ويثبط الإيرادات العامة بسبب تسهيل التهريب والاحتيال الضريبي مقابل الرشوة، ويحدث تأخير في الاستثمار واللوائح وانحيار الاقتصاد، وانعدام الأمن والتنمية، ويزرع اليأس لدى الأفراد ويضعف قدراتهم ومساهماتهم كرأس مال بشري في عملية البناء، أو يدفعهم فساد النظام إلى الهجرة بأنواعها والبحث عن أسهل الطرق للربح السريع من منطلق الكل يفعل ذلك، حيث يرى "بول وولفويتز" Wolfowitz Paul (رئيس البنك الدولي) أن: "الفساد هو السبب الرئيسي وراء فشل الحكومات، وأحد أكبر مهددات التنمية في كثير من دول العالم، لأنه يضعف النظم الأساسية ويشوه الأسواق ويشجع الناس على استخدام مهاراتهم وطاقاتهم بطرق غير منتجة" (المجيد، 2013، صفحة 20).

فيحدث خللاً في المجالات التأسيسية والإدارية والبناء الاقتصادي والقيمي، حتى وإن كان انتشار الفساد في أبسط صورته كالفساد الصغير الذي يبدأ برشوة صغار الموظفين أو استخدام بعض مظاهره من محاباة وابتزاز وتزوير..، لأن ذلك يفتح مجال ممارسة الفساد الكبير واختراق الدولة، ويوفر بيئة خصبة لتجذره كثقافة وسلوك وعادة بين أفراد المجتمع.

فالتسامح الاجتماعي مع الفساد قد يحدث تآكل في القيم الأخلاقية والاجتماعية، لأن مفاصل الأخلاق من تزوير وفساد وغدر وكذب.

هنا نصبح أمام وضع يصعب، إن لم نقل يستحيل، فيه معالجة هذه الاختلالات أو تقويض أنماط الفساد، وهو الأمر الذي يندر باختيار الدولة، أين تبدأ بوادر الضعف تظهر بالتدريج، ومؤشرات الفشل ترتفع شيئاً فشيئاً إلى أن تنهار الدولة أو تتخذ الإجراءات لإعادة بنائها سواء بمبادرات داخلية أو

خارجية، وغالبا ما تكون نتيجتها إنتاج نظام فاسد كذلك بطريقة فاسدة تتم عن اختلاس المال العام بحجة التنمية والإصلاحات، وتزوير في الانتخابات، وغيرها من الأساليب التي تعيد الدولة إلى النقطة التي بدأت منها، فيكون البناء عبارة عن حلقة مفرغة تصفى فيها الحسابات وتستكمل فيه الأعمال الفاسدة، فتبقي عملية بناء دول عصرية تخدم المجتمع رهينة حجم الفساد في الدولة ودرجاته، خاصة في الدول النامية، وقد طرح هذا الجدل "بيتر ايجن" في رسالة قدمها "لندوة حول الفساد وتحسين النزاهة" سنة 1997 بأن: "الفساد يوجد في كل بلد تقريبا غير أن أثره المدمر يشتد في البلدان النامية، لأنه يحول دون إحراز أي تقدم في النمو الاقتصادي ويعيق توطيد أركان الديمقراطية، ويبدد الفساد الموارد إذ يزيغ بالسياسة الحكومية عن خدمة مصالح الأغلبية ويحيد بها عن تحقيق مقاصدها، فيوجه طاقات وجهود الموظفين والمواطنين نحو الكسب السريع بدل القيام بأنشطة منتجة، ويعيق نمو روح المنافسة ويحبط الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الفقر ويولد شعورا باللامبالاة والارتياح، فالأضرار الناجمة عن الفساد والتي تعدد أشكاله أتت على مشاريع إنمائية تدعمها نوايا حسنة في بلدان الجنوب وقوضت الانتقال السياسي والاقتصادي في بلدان شرق أوروبا... وإذا كان الفساد في البلد المتقدم قد يسود في مكون واحد من مكونات النظام السياسي، فإن مشكل الفساد في البلد النامي الذي تكون إدارته ومؤسساته السياسية ضعيفة يمكن أن يصبح في واقع الأمر جزءا من النظام" (إيجن، 1997، الصفحات 3-4)

ولكن رغم الدراسات والوقائع التي تشير إلى التأثير السلبى للفساد على عملية بناء الدولة، إلا أن هذا لم يكن مقنعا للجميع، فهناك بعض الأدبيات ذهبت إلى عكس ذلك، وحاولت أن تبرهن التأثير الإيجابي للفساد على التكامل الاجتماعي وعمليات بناء الدول، أمثال ماكمولان الذي يعتقد أن الفساد قد يساهم في تليين العلاقة بين المسؤولين والمواطن، مستندا إلى الفرضية القائلة؛ أنه كلما زاد الفساد كلما زاد الانسجام بين الفاسد والمفسد، و"شيلز" الذي يرى أن الفساد المنخفض لن يضر بتطور وبناء الدول التي حصلت على استقلالها في الخمسينات والستينات، لأنه يقدم قدرا من المرونة... ويؤنس الحكومة، كما سيساعد في التغلب على الانقسامات بين النخب، من خلال تزواج "السلطة بالثروة"، وحسب رأي "بايلي": "الفساد يوفر حصة للجماعات التي تم إقصائها من السلطة، لاسيما في المراحل المبكرة من عملية بناء الدولة". (Hartmann, 2019, p. 09)

في حين يعتقد "هايدنهايمر" أن المحسوبية والغمائم والكسب غير المشروع قد تؤدي في الواقع إلى تعزيز التوحيد والاستقرار الوطنيين، والمشاركة على مستوى الدولة في الشؤون العامة، وتشكيل نظام حزبي

قابل للحياة ومساءلة بيروقراطية للمؤسسات السياسية، خاصة في المراحل الأولى من التطور السياسي والإداري، كما أشار بعض الاقتصاديين للدور الإيجابي للفساد على عملية بناء الدول خاصة في مجال التنمية، ومساعدة المواطنين في الوصول إلى بعض السلع والخدمات عن طريق الأسواق السوداء والخدمات غير الرسمية، وغيرها.

2.2 عملية بناء الدولة وإنتاج الفساد :

في خضم النقاشات التي طرحت حول اعتبار الفساد سبب فشل الدول وانهاياها، أو مساهم في عملية بنائها، جاء اتجاه معاكس للرأي الأول يقول أن الفساد هو نتيجة لضعف الدولة أكثر منه سببا لها، وأنه تحصيل حاصل لفشل عملية البناء، وذلك من منطلق أن سبب الفساد هو الدولة والسياسة، وأن الدولة الضعيفة المسيسة جعلت الفساد أسهل، وعمقت الاختلاط والتشويش في الأعراف، فأدت إلى نشوء منطقة اقتصادية رمادية نشطة بين الدولة والمجتمع، وعززت من جديد الإحساس بقدرة المسؤولين في مختلف المستويات على الإفلات من العقوبات (جونستون، 2013، صفحة 291)، في ظل تغاضي المجتمع عن السياسة والعزوف عن محاسبة النظام، نظرا لتدني المستوى المعيشي للأفراد والأزمات التي يعانيها بسبب عدم حصوله على حقوقه الأساسية من الدولة كحقه في السكن اللائق، والعمل، والصحة، والعدل، والأمن وغيرها، وفي المقابل إجباره على القيام بواجباته اتجاهها ترغيبا أو ترهيبا، فيترك المجال للفاسدين لتحقيق منافعهم الخاصة من اختلاس المال العام وتحقيق الشراء والسلطة والقوة، وتكوين شبكات فساد وما إلى ذلك، ويبقى المواطن البسيط يجاهد لتأمين ضرورات الحياة الأساسية، والرضا بالمستوى الأدنى من العيش الكريم، حتى وإن كان بطريقة غير شرعية، فضعف الدولة في تقديم الخدمات لشعبها وعدم فعالية مؤسساتها واستبداد حكامها، وانتشار سلطتها في كل ميادين الحياة، وغياب استقلالية المؤسسات الاجتماعية (تبعية الدولة والمجتمع) أو إفتقارها للموارد، وما أنتجته من غياب الشرعية وغياب الثقة بين الدولة والمجتمع، قد يدفع الناس لممارسة السلوكات الفاسدة لتغطية جزء من حاجاتهم اليومية. (الجمال، الأنظمة السياسية المعاصرة: الديمقراطية التقليدية، الدكتاتوريات الفردية، الأنظمة الماركسية، دول العالم الثالث، صفحة 286)

جادل "جون جاك روسو" أنه كلما قاومت الحكومة السيادة فسد النظام السياسي، وذلك لأن الإرادة الخاصة للأمر دائما ما تسير بلا انقطاع معاكسة للإرادة العامة، فتقوض الهيئة السياسية وتتحط الحكومة أو تنحل الدولة نتيجة انقطاع الأمر عن إدارة الدولة وفق القوانين، ويغتصب السلطة ذات

السيادة، فيتم إلغاء العقد الاجتماعي لعدم وجود إرادة أخرى لهيئة توازن إرادة الأمير، وتنتشر الفوضى وتنحط الديمقراطية وتصبح حكومة طاغية فاسدة أو مستبدة" (هيرميت، 2013) ما يعني أن الفساد في هذا الموقف نتيجة طبيعية للحكومات غير ديمقراطية أو التسلطية، وآلية ترتبط بنمط الحكم الأبوي، والعصوي الذي تتسم فيه العلاقات الرأسية بالولاءات الشخصية، بينما العلاقات الأفقية تتسم بالصراع من أجل إظهار الولاء للقمة السياسية (داود، 2003، صفحة 91)، وهو ما وصفه "ماكس فيبر" بالباتريمونيالية" كنموذج مثالي للهيمنة التقليدية القائمة على السلطة الأبوية، وكقاسم مشترك للممارسات المختلفة والخصائص الحياتية السياسية في الدول التي تعرف الرشوة، الزمرية، القبلية، الجهوية، الزبونية، المحسوبية، الكاهنية، الفساد، الافتراس والعصوية، سواء كانت قائمة على التبادل الاجتماعي أو التبادل الاقتصادي، وهذه الحالة تنتشر أكثر في دول العالم الثالث التي تحكمها الأنظمة الاستبدادية.

هنا يكون نمط الفساد من أخطر الأنماط وهو فساد القمة الذي تفترس فيه الدولة وتقتنص، أين يصبح نمط العلاقات السياسية يقوم على منطق شخصنة السلطة من أجل حماية النخبة الحاكمة، أو كما أطلق عليها "ماكس فيبر" الدولة الباتريمونيالية أو الدولة البطريكية، مثلما حدث في تونس عندما اقتنصت السلطة من قبل رئيسها السابق "زين العابدين بن علي" وحاشيته واستغلالها في الإثراء وتحقيق المصالح الخاصة، والنتيجة كانت ضعف الدولة وتفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي انفجار الشارع التونسي سنة 2011 الذي أثبت فساد النظام الحاكم.

كما أن تسييس الإدارات وفرض الضرائب التعسفية من قبل الفاسدين البيروقراطيين والشركات الحكومية التي تستهلك الثروة الوطنية للإثراء، وانخفاض الاستثمار في مجال البحث والتعليم قد يدفع أفراد المجتمع إلى ممارسة السلوكات الفاسدة واحتضانها والتستر عليها، عوض كبحها والإبلاغ عنها، فيصبح المواطن العادي إلى جانب المسؤولين الحكوميين والبيروقراطيين جزء من المنظومة الفاسدة، الأمر الذي يزيد من حدته وتجذره، بل يتم إنتاج نظام فاسد ومجتمع فاسد وتتكون شبكات الفساد.

في حين تشير معظم الأدبيات أن انتشار الفساد في الدولة يحدث عندما يتفاعل المجالان العام والخاص وتكون الخطوط الفاصلة بينهما غير واضحة، ويفهم من الدولة التي تعيش في وضع هش على أنها دولة فقيرة اقتصاديا تفتقر إلى القدرة على حكم مواطنيها بشكل مناسب، أو عندما توسع الدولة دورها في الاقتصاد والمجتمع، وتسلط من دون تعزيز التجديد السياسي، فينتج الفساد الذي تتجلى مظاهره في تمويل الانتخابات من قبل رجال المال والأعمال بهدف وضع شخص في السلطة يحافظ على مصالحهم، أو

تشريع قوانين تخدم فئة بعينها، أو استنزاف الموارد الطبيعية للإثراء الشخصي، أو تسرب نفقات التعليم، أو استغلال المساعدات الدولية الموجهة لإعادة بناء الدولة من قبل فئة معينة، وغيرها، وهذا كله يؤدي إلى تفاقم مظاهر الفساد واستمراره في كنف الدولة والقانون، خاصة إذا ما كانت جذوره نابعة من عوامل طويلة الأجل وليس تغييرات مؤسسية حديثة، وفي هذا الشأن يرى "بروك" و"أتاوي" بأن هناك دولا ينبغي على المجتمع الدولي تفكيكها، فزوالها قد ينتج دولا جديدة أكثر توافقا وانسجاما مع مجتمعاتها الداخلية". (هيرميت، 2013، صفحة 185).

وعليه فإن هذا الاتجاه يرى أن عملية بناء الدولة قد توفر بيئة خصبة للفساد، فقد تستغل مجالاتها ومواردها لنمو الأعمال الفاسدة وتحقيق المصالح الخاصة بقالب قانوني يتم وضعه لهذا الغرض من قبل البناة الخليون أو الدوليون، على غرار نهبهم للمساعدات المالية المخصصة لعملية البناء أو المشاريع التنموية، أو التسامح مع المسؤولين الفاسدين في إطار ما يسمى العدالة الانتقالية، وما إلى ذلك، وقد يظهر هذا بصورة واضحة في الدول الإفريقية الفقيرة مثل غينيا والصومال التي ترصد لها مساعدات مالية كبيرة غير أن معظم سكانها مازالوا يعيشون تحت خط الفقر ويفتقرون لأدنى شروط الحياة الكريمة.

2.2 العلاقة السببية بين الفساد وعملية بناء الدولة

في سياق العلاقة الجدلية القائمة بين متغيري الفساد وبناء الدولة، وأيهما يؤثر على الآخر، توجد نظرة ثالثة ترى بأن العلاقة بينهما علاقة متداخلة، إذ يؤدي الفساد إلى ضعف الدولة ويقوض الديمقراطية، ويعرقل النمو الاقتصادي (ShaazkaBeyerle, 2014, p. 08)، والتنمية والأمن ويفتح المجال للتمرد ويزيد من مخاطر النزاعات الداخلية ويشوه الديناميكيات السياسية، في المقابل يكون ضعف الدول وفشل عملية بناءها الأرضية الصلبة للتسابق بين الفاسدين الصغار والكبار على تحصيل المنافع والمكاسب الخاصة بهم بأسرع وقت وأقل تكلفة وأكبر عائد، وهو ما قد يزيد من حدة النزاعات القائمة التي بدورها تضاعف من مخاطر الفساد، فلأمرين علاقة متداخلة ومتفاعلة تهدد الأمن والاستقرار ولاسيما في الدول التي يحرق بها العنف (آمال، 2019، صفحة 93)، وجادل "كالفي هولستي Holst Kalvi" أن الدول الضعيفة تعاني من تسلط البيروقراطية والفساد والانقسام الاجتماعي الذي يؤدي إلى حروب الجليل الثالث أو النزاعات الداخلية التي تزيد من حدة الفساد، حيث في الوقت الذي تحاول فيه الدول فرض قوتها السلطوية، فإن توسع الدولة يصبح محدودا جدا بسبب وجود مراكز محلية للمقاومة، وبذلك فإن الدولة الضعيفة تجدد نفسها في دائرة مغلقة ليس لديها القدرة على خلق شرعية بتحقيق الأمن أو أي

خدمات أخرى تساهم في الحد من الفساد، ولعل هذا الأمر قد يدفعها إلى استقطاب أكبر قدر من المواطنين في شبكات الفساد، من أجل عقد تسوية سياسية لتأسيس منظومة فساد تحافظ على هشاشة الدولة تضمن مصالح الأطراف وتمنع التغيير الفعلي، فأحياناً قد تنتج التسويات التي تدخل في هذا النطاق حزمة من الإصلاحات الصورية لاكتساب الشرعية، وإبعاد الشكوك، وأصحاب النوايا الجدية في مكافحة الفساد، وخير مثال على ذلك هو دولة العراق، وما خلفته الحرب الأمريكية فيها من انقسامات إثنية وأزمات بنيوية تم استغلالها من قبل الشبكات الفاسدة لتحقيق ما ذكرناه.

هذه الإجراءات التي يتخذها القائمون على شؤون الدولة وبعض عناصرها (المجتمع المدني غير الفعال أو الفاسد، القطاع الخاص) وقبول وتفاعل المواطنين مع مؤسسات الدولة وإدارتها، هي ما يفسر العلاقة المتداخلة بين الفساد وعملية بناء الدولة، حيث يستخدم الفساد كوسيلة لحصول النخب على الدعم السياسي من المجتمع والتعاون من البرلمان والأجهزة البيروقراطية، وكطريقة تمكن رواد الأعمال والمستثمرين من تجاوز الاختناقات البيروقراطية (جونستون، 2013، صفحة 53)، ويستعمل المنصب السياسي لتحقيق الثراء بإخضاع القيم والمؤسسات السياسية للقيم والمؤسسات الاقتصادية (هنتغتون، 1993، صفحة 87)، (مستغلين مواقع المسؤولية لتحقيق مزايا ومكاسب تخالف القوانين والأعراف السائدة في المجتمع، ويكون هدف كل عنصر في الدولة شعباً وحكومة هو تحقيق المصلحة الخاصة، حينئذ يصبح من المنطقي انخراط النخب والمجتمع في الفساد، في ظل دولة غير فاعلة ومؤسسات ضعيفة وبيئة ينعدم فيها الأمن، لتحقيق مكاسب آنية ضيقة لكبار المسؤولين وأسرهم وأصدقائهم أو لزيادة الثراء أو للتعامل مع تقلبات الحياة اليومية على الأقل (Zaum, 2013, p. 03)، وهذا يؤدي بشكل أو آخر إما إلى تغذية التسوية السياسية بالفساد واستحواذ الكليبتقراطيين على الدولة، وشيوع الممارسات الزبائنية الشخصية وشراء الذمم من قبل رجال المال والأعمال، فيتم تقويض بناء المؤسسات وعزل المواطنين عن الدولة، ومن المرجح أن يقاوم الناس المستفدون من هشاشة الدول والفساد المستشري التغيير، فتستمر الهشاشة والضعف، وإما أن يفقد النظام السياسي شرعيته وتتغذى المظالم الشعبية التي قد تؤدي إلى الاحتجاجات والمظاهرات والإطاحة بالنظام.

في الحالتين يحصل الركود السياسي والاقتصادي والاعتزاب السيكلوجي، ويعزف الناس عن المشاركة في برامج الحكومة التي تفقد مصداقيتها وتحتز ثقة المواطنين بها (زرزوقة، 1999، صفحة 08)، فيتأزم الوضع وقد يخرج عن السيطرة، مما سيؤول إلى فشل عملية البناء أو انهيار الدولة، وفي ذات السياق

يقول "آين راند" أنه: "عندما ترى أن الأموال تتدفق إلى أولئك الذين يتعاملون بالخدمات وليس السلع، عندما ترى أن الرجال يزدادون ثراء عن طريق الكسب غير المشروع أكثر من العمل... عندما ترى أن الفساد يكافأ والصدق يصبح تضحية بالنفس، اعلم أن مجتمعك محكوم عليه بالفناء". (Hartmann, 2019, p. 04)

وهذا بدوره يلتقي بفكر "ابن خلدون" حين اعتبر أن أي دولة تكون لها دورة حياة، ويكون الفساد جزءاً منها، حيث يتم الاستلاء على الملك وانتزاعه من أيدي الدولة في الطور الأول، ثم ينفرد صاحب الدولة بالملك ويستبد على القوم ويكبحهم عن التطاول للمساهمة والمشاركة، وبعدها تأتي مرحلة الفراغ وتحصيل المال وتخليد الآثار وبعد الصيت...، فيقتنع صاحب الدولة بما بناه من سبقه واتباعهم وتقليدهم، ويتلف ما جمعه في سبيل الشهوات والمال والكرم على بطانته وفي مجالسه، فيهدم ما بناه سلفه، وفي هذا الطور تحصل في الدولة طبيعة الهرم، ويستولي عليها المرض المزمن الذي لا تكاد تخلص منه، فتقرض (خلدون، 2007، صفحة 163)، ويستطرد في هذه المرحلة بقوله: "...تكون هناك محاولة لإعادة بناء الدولة المستقرة التي أخذت في الهرم والانقراض إما باستبداد ولاية الأعمال في الدولة إذا تقلص دورها عنهم وانحسر تيارها، فيقومون بتأسيس دولة جديدة أو يخرج على الدولة خارج بدعوة يحمل الناس عليها، أو تكون له عصبية كبيرة في قومه..." (خلدون، 2007، صفحة 282).

كما يرى "ميردال" في هذا الاتجاه: "أن تهميش دور الدولة الوطنية بسبب التطورات الحاصلة على الصعيدين الإقليمي والدولي (العولمة وآثارها)، وتطبيق مبادئ النيوليبرالية التي أضعفت الدولة وأدت إلى تراجع مؤسساتها، وخلقت "الدولة الرخوة" التي تمثل "سر البلاء الأعظم وسبب أساسي من أسباب استمرار الفقر والتخلف في الداخل والمهانة وعدم الاعتبار في الخارج، وفي مثل هذا النموذج من الدول يعم الفساد، إذ أن رخاوة الدولة تشجع على الفساد، الذي يزيد الدولة ضعفا ورخاوة" (أكرومان، 2003، صفحة 169).

وعليه، فإن تفسير علاقة الفساد بعملية بناء الدولة، بناء على ما ورد سابقاً، قد تجد تجسيدا لها في مجموعة من الأنماط والمعادلات السياسية التي تعكس التأثيرات المتبادلة بين متغير الفساد ومتغير بناء الدولة وهذين المتغيرين ولاشك -لاسيما- في الدول الشمولية الاستبدادية الديكتاتورية والدول الكليبتقراطية السائدة في العالم الثالث، أين تقوم حكومات هذه الدول بالتعسف في تنفيذ القوانين التي وضعتها على

مقاسها، وتحل الإرادة الخاصة محل الإرادة العامة" (كانط)، أو الدول التي تعاني من الفساد البيوي الذي يسري داخل النظام أو يتعلق بذروة هرمه، أو التي تكثر فيها الصراعات والاستقطاب والعنف وغيرها، ويكون المجتمع في هذه الحالات ضعيفا لمواجهةها، فيرضخ لها أو يمارس الفساد معها، وقد يصل الأمر إلى الفوضى والاضطراب داخل الدولة إذا ما كانت هناك محاولة لإحداث تغيير، فيحدث خلل في النظام العام أو ينهار كليا، وحسب "موريس ديفرجي" فإن: "الآزمات العرضية، وتفاعل الأسباب البنائية فيما بينها وتطورها، على غرار غياب مبدأ الشورى وآليات الديمقراطية، وغياب المشاركة الفعلية، وأزمة الشرعية والمشرعية إلى ظهور الفساد واستفحاله، وانهار البنيان الاجتماعي" (هني، 2009، الصفحات 41-42)

وهذا ما يؤدي إلى تغلغل الفساد في دواليب الدولة، لتصبح تمارس السياسات الترفيعية للحفاظ على الوضع القائم، وتبقى الدولة والمجتمع تتأرجح بين الفساد والفشل والرغبة في البناء، وتواجه الأخطار الداخلية والخارجية.

3. ثانيا: علاقة الفساد ببناء الدولة ضمن جدلية النشاط السياسي والغنى الاقتصادي

لاشك أن البعد الاقتصادي والسياسي وجهين لعملة واحدة، ومن خلال تفاعلها تظهر العلاقة الجدلية لتأثير متغير الفساد على عملية بناء الدولة، فعندما يستخدم المال يؤثر بشكل أو بآخر على الفواعل السياسية والأسر الحاكمة، ويؤثر على الهيئات المنتخبة والمعيّنة على حد سواء، كإجراء تغيير في بنية الدولة، وقلب المعادلات السياسية، وتغيير تلك المعادلات لصالح من أصبحت بيده مفاتيح الثروة". (جونستون، 2013، صفحة 09)

كما هناك العديد من الطرق والأساليب لتبادل الثروة والسلطة، بما في ذلك التدخلات السياسية في الاقتصاد كتنقيد مبادرات جمع الثروة شخصيا بمعايير تقليدية، وعرقلة مواهب وإبداعات الشباب، والنفوذ الاقتصادي في عالم السياسة لاسيما سيطرة الشركات الأجنبية على الاستثمارات والمشاريع داخل هذه الدول، وبالتوازي مع ذلك يقول "تايلور" أن: "السياسة هي الطريق للوصول إلى الثراء، حيث ينطوي الفساد في بعض البلدان على محاولة أصحاب الثروات الخاصة التأثير على البيروقراطيات الدولية وأجهزتها التشريعية، في حين يستحوذ المسؤولون الحكوميون والعسكريون الأقوياء على أجزاء من الاقتصاد دون أن يتعرضوا للمساءلة في بلدان أخرى". (جونستون، 2013، صفحة 09)

باعتبار هؤلاء فواعل رئيسية في صناعة القرارات، فلو لم تكن الحكومات مصادر مهمة للقرارات والمزايا والعقوبات لما اكرث كثيرون لإفسادها، وعندما تفشل الحكومات بأداء هذه الوظائف بقوة وعدالة، فإن ذلك يمثل مشكلة خطيرة. (جونستون، 2013، صفحة 36)

حيث يتم إقامة علاقات سياسية بين الأقطاب الاقتصاديون والمسؤولون الحكوميون لتبادل المنافع، فتصبح الدولة ومؤسساتها ومناصبها الحساسة وسائل لتحقيق الثروة، مما ينتج شبكات فساد يغلب عليها هيمنة المصالح الاقتصادية على السياسة، وقد تستحوذ هذه الشبكات على الدولة لتخلق دولة كلبتقراطية، وفي هذا الصدد فقد كشفت وثائق وكيليكس والانتفاضات الشعبية في الدول العربية عن تورط العديد من المسؤولين الحكوميين من وزراء ورؤساء دول وإطارات عسكرية وتكنوقراطية ورجال مال وأعمال بارزين في شبكات فساد، وملفات ثقيلة وحساسة تتعلق باختلاس العام والتزوير غيرها، كتورط الرئيس المصري السابق "حسني مبارك" والرئيس التونسي السابق "زين العابدين بن علي"...

والجدير بالذكر في هذا السياق، أن الشخصيات السياسية والاقتصادية هم أكثر عرضة للانخراط في الفساد بسبب مواقعهم الهيكلية التي توفر فرصا متزايدة لهم (Yan Zhang, 2009, p. 209)، إذ يؤدي الفساد المنهجي للشرطة والقضاة ووكالات الترخيص والسياسيين إلى تحويل الهياكل الحكومية إلى مؤسسات إجرامية تبتز الرشاوى والرسوم والامثال من المواطنين والشركات (Jay S. Albanese, 2018, p. 477)، واختلاس المال العام، والتزوير، والوساطة والمحابة وغيرها من الأعمال الفاسدة التي تستخدم إما رغبة في الوصول إلى السلطة أو الاستفادة من مكاسبها وتحقيق الثروة.

فمعظم أنماط الفساد، تتحدد وفق المبادلة بين النشاط السياسي والغنى الاقتصادي القائمة على معادلة "من يملك المال يملك السلطة ومن يملك السلطة يملك المال"، إذ أن هذه الأنماط غالبا ما تسود في الدول الذي تتوافر فيها فرص بجميع الثروة، وتقل فيها مراكز السلطة السياسية، وفي المجتمعات التي تكون فيها سهولة الوصول إلى واحد منهما مقابل الآخر، أي استخدام الثروة للوصول إلى المركز السياسي حيث تستخدم النخب الاقتصادية مواردها الخاصة للسيطرة على مواقع السلطة، أو بمراكمة الأدوار السياسية لاكتساب الأدوار الاقتصادية، وحسب "هنتغتون" النمط الأخير هو ما يميز الدول المعاصرة، حيث يكون بالإمكان جمع أكبر قدر من المال في أقصر وقت باستغلال النفوذ السياسي، واستخدام المنصب كطريق للثراء وتحقيق المصلحة الخاصة، وذلك من خلال إخضاع القيم والمؤسسات السياسية للقيم والمؤسسات الاقتصادية (هنتغتون، 1993، الصفحات 86-87)، خاصة في البلدان

الفقيرة والدول الريعية أين يكون الاحتكار السياسي طريقة ناجعة جدا للحصول على الثروة سواء من الاقتصاد المحلي أو من أي مساعدات أو قروض أو استثمارات تتدفق من الخارج، (جونستون، 2013، صفحة 91)، فغالبا ما تتجسد علاقة النشاط السياسي بالثراء الفاحش للذين يتولون مناصب قيادية في الدولة والاستفادة من الريع ومن تضخيم الفواتير في الصفقات، ناهيك عن الرشاوى والعمولات... الخ . إذن توجد علاقة اندماج وتفاعل ديناميكي بين المناصب السياسية ومصادر الثروة، أي البعد الاقتصادي لعلاقة الفساد بعملية بناء الدولة، فمعظم السياسيين في الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية نجدهم يحققون ثروات طائلة بمجرد وصولهم إلى السلطة.

4. علاقة الفساد ببناء الدولة في دائرة الاقتصاد السياسي

ينشأ الفساد من الطرق التي يسعى من خلالها الناس إلى الحصول على الثروة والسلطة، فمنذ الثمانينات ينظر إلى الفساد على أنه أثر وسبب التحرر الاقتصادي (جونستون، 2013، صفحة 07)، فأصبح أداة للربح السريع وجمع الثروة، خاصة ذلك الفساد المنظم الذي يقوم على مبدأ العرض والطلب، حيث يشير المبدأ الأول إلى أصحاب السلطة والمراكز والنفوذ على مختلف الأصعدة في المجتمع (المجالات العامة أو الخاصة)، والراغبون في إعطاء الغير مزايا للحصول على مكاسب شخصية عن طريق الرشوة أو المكافآت، بينما جانب العرض فيمثل في الذين يعتمدون على أولئك للحصول على مزايا في مختلف الأصعدة (عامة أو خاصة)، والذين يسعون إلى التأثير على صنع القرار للحصول على مكاسب شخصية عن طريق الرشوة أو أية مكافآت أخرى، فتصبح الدولة عبارة عن سوق لتبادل الأعمال الفاسدة على أساس درجة المكاسب التي يحصل عليها المتعاملين في إطار منهجي منظم، وهو ما أشار إليه كل من "جوشوا شاراب" و"كريستيان هارم" بقولهم: "أن أنماط الفساد مدغمة أصلا، في طبيعة الهياكل السياسية، ولذلك فإنه فعل ممنهج ومخطط له، وليس ممارسة لا مركزية عارضة، تحدث بالصدفة". (نور، 2019)

وهو ما يؤثر على البناء الاقتصادي، الذي يمثل القدرة الاستراتيجية للدولة التي تستطيع من خلالها تنظيم أنشطتها ومواردها الاقتصادية والسيطرة عليها، ويكون لها من الموارد والدخل ما يلبي مطالبها الأساسية ووظائفها وأهدافها في الأمن والرفاهية والبناء (القصيبي، 2006، صفحة 334)، فيعمل الفساد على تشويه النظام الضريبي والنقدي، كتقليل الضرائب على بعض الشركات أو التجار وحصول فئة معينة على قروض عالية، واستخدام الأموال في استثمارات غير منتجة كالمضاربة على العقارات أو أسهم

البورصات، وهو ما يعرف في الاقتصاد السياسي "اتجاهات القطيع"، فتفشل الحوكمة والتنمية الاقتصادية والنمو، ويؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية، وتغيير عدالة التوزيع، وما إلى ذلك.

غير أن هناك من يرى أن للفساد فوائد اقتصادية وسياسية، فإذا كان الفساد وسيلة تستعملها النخب للحصول على الدعم السياسي في المجتمع وللحصول على التعاون في البرلمان والأجهزة البيروقراطية، فإنه طريقة تمكن رواد الأعمال والمستثمرين من تجاوز الاختناقات البيروقراطية. (جونستون، 2013، صفحة 53)

وعلى هذا النحو، حاول اقتراب الاقتصاد السياسي تفسير علاقة الفساد بعملية بناء الدولة، من منطلق أن الفساد والريع القائم على توزيع الثروة على الجماعات يشكلان التحديات الرئيسية في عمليات بناء الدولة، وقد يؤجج ذلك قضايا التشرذم والتنافس على السلطة التي تؤدي إلى تفاقم الميول الريعية، فتولد الأنظمة السياسية أنماط مختلفة من الفساد، مما يحفز الحكومات خاصة الديكتاتورية منها على تكوين الدولة الكليبتقراطية من حالة الفوضى القائمة على من يملك السلطة والثروة من قبل الفرق المفترسة، حيث يتم إنشاء المكاتب الفاسدة لإرضاء رغبة القائد في تعزيز الولاء من خلال المحسوبية، وتعزيز نظام استخراج الريع واستخراج الإيجارات من الاقتصاد، ووضع نظام أجور الخدمة المدنية المنخفضة، وهنا يكون الفساد أمر داخلي، وسلوك يسعى إلى الريع للأنظمة سواء الديمقراطية منها أو الديكتاتورية.

كما ركز الاقتراب على دراسة السلوك السياسي الخارجي للدول من خلال عدة مؤشرات منها؛ ربط السلوك التصويتي للدولة المتلقية للمساعدة المالية بسلوك الدولة المانحة (بناء الدولة)، والتحولت الديمقراطية وعلاقتها بالأوضاع الاقتصادية لدولة ما (شلي، 1997، صفحة 190)، إذ يعتقد هذا المنظور أن المساعدات الطارئة والموارد الطبيعية المتدفقة إلى البلدان المراد بنائها أو تنميتها قد يفتح فرصا أكبر للفساد، لذلك فغالبا ما يكون المصدر الرئيسي له إما الثروة عندما يتعلق الأمر بنقلها وإنتاجها، أو المشتريات الحكومية في البلدان التي لا توجد بها موارد (Zaum, 2013, p. 03)، أي أن انتشار الفساد ووقوفه كعائق أمام عملية بناء الدول قد تتسبب فيه العوامل داخلية كما العوامل الخارجية التي تنتج عن الصراع حول السلطة والثروة، ناهيك عن الأزمة التاريخية الراهنة للدولة الرأسمالية، المتمثلة في تسارع استقطاب الثروة والدخل لمصلحة الأقلية، واتساع دائرة الفقر والمرض والضياع الثقافي في جانب الأكثرية، وتزايد عدوانية رأس المال المهيمن دوليا وامتهانه الإنجازات الحضارية للشعوب بل حرصه على اقتلاع الجذور التاريخية للمجتمعات ومصادرة حقوق الإنسان، التي أدت إلى فقدان الدولة لدورها الاجتماعي

(Zaum, 2013, p. 03)، والافتقار إلى الإرادة السياسية لمكافحة الفساد كجانب هيكلي للاقتصاد السياسي في الدول المهشة، وهو مادفع البناء المحليون والمانحون الدوليون ومجتمع التنمية الدولي إلى التركيز على أولوية مكافحة الفساد في جهود بناء الدولة، (Verena Fritz, 2007, p. 36) والذي يتطلب في نهاية المطاف تغيير التسوية السياسية، وتصحيح العلاقة بين السياسة والاقتصاد، لأن توازن السلطة بالثروة قد أظهر قيمة القطاع العام وقيمة إعادة اختراع الدولة، ومتطلبات العدالة وتحقيق التوازن الاجتماعي. (الخضيري)

وقد تم تفسير علاقة الفساد ببناء الدولة في إطار الاقتصاد السياسي، ضمن مجموعة من النظريات الجزئية، من ضمنها:

1 - نظرية المندوب - الرئيس (Principal/ agent Approache)

تعتبر نظرية المندوب/ الرئيس من النظريات الجزئية التي تندرج ضمن هذا الاقتراب في تحليل الفساد وعملية بناء الدولة، والتي ترى أن الفساد في القطاع العام قد يكون مشكلة لخسارة الوكالة، حيث يخون الوكلاء مبادئهم ويحصلون مكاسب خاصة على حساب المصلحة العامة، من خلال تكوين علاقات خاصة متعددة بين المدير والوكيل في كل نظام سياسي، والتي تمتد من الناحيين إلى السياسيين إلى البيروقراطيين، وفسرت هذه العلاقات ببراديجمين تم تطويرهما في إطار الاقتصاد الجزئي، هما براديجم "الاختيار العام" ومثله مدرسة شيكاغو وفرجينيا، وقد اهتم بدراسة الدوافع الاقتصادية وسلوكيات الناحيين والموظفين في عملية صنع القرار الجماعي مقابل القرارات الفردية في السوق السياسي، فيعتقد "تولوك" Tullock Gordon و"بيكنان" (J.Buchanan) أن أصل مشكل الفساد في الحكم يعود إلى عدم نجاح السوق السياسي في تكييف القرارات الجماعية ومراقبة تنفيذها في السوق البيروقراطي بسبب ضعف النظام وغياب المراقبة وتغيب السوق السياسي والسوق البيروقراطي (Bresson, 2008, p. 12)، نظرا لاهتمام الساسة والبيروقراطيين بالبحث عن السلطة وتعظيم مواردهم المالية والمحافظة على المناصب، كما يرون أن السعي وراء الربح بالوسائل السياسية لا يخلق الثروة، وإنما هو مجرد نقلها من طرف لآخر وتبديد للموارد، مما يشوه البناء الاقتصادي (Hartmann, 2019, p. 16)، في حين يجادل "جون بيكر" (G.Bekcer) في نموذج "سوق الجريمة"، أن الوكيل لن ينخرط في الفساد إلا إذا كانت الفوائد الصافية المتوقعة، تفوق صافي التكاليف التي تأخذ في الاعتبار التكلفة الأخلاقية أيضا والتي تتعلق بالتكوين الشخصي له، أي تكون الأرباح أكثر من العقوبات، كما افترض "كلتيجار" أن

الفاعل العقلاني لن يخرط في الفساد، إلا إذا كان التضمين مباشر (Hartmann, 2019, p. 16)، إضافة إلى بحثها في أسباب فشل الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مثل دور المال السياسي في تمويل الانتخابات والتأثير عليها.

أما البراديغم الثاني فقد طورته الباحثة الأمريكية "روز أكرمان" (Ackerman S, Rose)، واقترن تفسيره بنماذج دراسة سلوك رجال السياسة ومعدلات الاقتصاد الجزئي، واستخدام أساليب القياس في البحث عن دوافع الفساد وآثاره، كما ركز على المتغيرات التنظيمية التي تؤثر في التصرفات الفردية والقيم، وقد نتج عن هذا البراديغم مجموعة من المفاهيم الجديدة، بما في ذلك "مقاربة السوق" التي تعرّف الفساد كمبادلة غير مشروعة بين السوق السياسي الإداري والاقتصادي، لأنها تفتح مجال تحقيق المصالح الخاصة على المصالح العامة (Hartmann, 2019, p. 16)، وقد نجد تطبيق هذه النظرية في الفساد الذي يطال مجال الصفقات العمومية والمشاريع الكبرى، أين يتم تقسيم الفوائد بين مقترح المشروع أي الرجل السياسي ومنفذ المشروع (رجل الأعمال أو المقاول مثلاً) والرجل الإداري الذي يسيّر هذا المشروع. فالفساد من هذا المنظور هو عبارة عن عملية عقلانية تمارس في سوق الفساد، تعنى بحساب التكاليف والفوائد ضمن عملية تبادلية بين الرئيس والوكيل والزبون، ويتخذ الفساد من خلال هذه العملية العديد من الأشكال للتفاعل بين أطراف المبادلة سواء في المؤسسات أو الأجهزة الحكومية (Klitgaard, 1995, p. 77).

ومنه، فإن النظرية المندوب/ الرئيس قد قدمت تفسيراً لعلاقة الفساد ببناء الدولة على أساس الربط بين ماهو سياسي واقتصادي وبيروقراطي إداري، وهو ما حولها لأن تصبح ضمن النظريات المعتمدة في تشكيل سياسة مكافحة الفساد الدولية، رغم تحليلها الجزئي الذي تجاوز ماهو اجتماعي قيمي وكيف أن الفساد إذا طاله ستكون درجة فشل عملية بناء الدولة أكثر حدة.

1- نظرية البحث عن الربح (Rent / Seeking Theory):

مثلت نظرية "البحث عن الربح" التي قدمتها الخبيرة الاقتصادية "آن. كريغر" (A. Krueger) أحد تفسيرات علاقة الفساد بعملية بناء الدولة، حيث انطلقت من دراسة الموقف الذي تتنافس فيه الشركات للحصول على امتيازات من السلطات، وترجع فشل بناء الدول إلى البحث عن الربح الذي يخلق نوعاً من الخوافز الضارة في محاولة لاكتساب الثروة والسلطة، مما يؤدي إلى تقويض سيادة القانون والملكية الخاصة والثقة في الحكومة، كما تعتقد أن الرهان الرئيسي للسياسة بالنسبة للنخب التي تحتكر

السلطة للسيطرة على الإيجارات الاقتصادية، يسعى إلى إفساد الموارد العامة لصالح مجموعات معينة، وقد اتفقت مع النظرية السابقة في أن البحث عن الربح بالوسائل السياسية لا يخلق الثروة بل يدهها. فكانت هذه النظرية بمثابة تعبير عن واقع الدول التي يغلب عليها الطابع الربحي وشبه الربحي، أو كما يسميها البعض "دولة رصد التخصصات"، مثل الدول التي تعتمد على الربح النفطي، أين تستخدمه نخبة السياسية في شراء الولاء واستغلال عائداته في تضخيم المؤسسات العسكرية، وخلق الثروة الشخصية. وعليه فإن دراسة علاقة الفساد بعملية بناء الدولة وفق مداخل الاقتراب السياسي قد وفرت مؤشرات جديدة تستطيع تعريف وتحليل السلوك الفاسد وتأثيره على عملية بناء الدولة، رغم ما يعترى هذه المداخل من انحياز للجانب الاقتصادي والسياسي وإهمالها للجوانب الأخرى، كما أنها جاءت تركز على العنصر المادي المتعلق بالثروة والمال غير أن دراسة علاقة الفساد بعملية بناء الدولة أعمق من ذلك، فهي تحتوي التأثيرات الضمنية والمرئية، كما أن الدراسات الإنسانية بطبعها تتميز بالنسبية ولا يمكن أن تكون نتائج حتمية لنفس الأسباب.

5. خاتمة:

مما سبق يتضح أن العلاقة الجدلية بين الفساد وبناء الدولة تفسره الوقائع والتجارب التي تؤكد على مدى صدق الفروض العلمية المقترحة، والتي ترمي إلى أنه فعلاً توجد علاقة طردية بين الكسب المادي (الفساد) وبعملية بناء الدولة الحديثة من جهة، ومن جهة ثانية ترتبط جماعة المصالح بالنشاط الاقتصادي وبدواليب السلطة التي تمكنها من وضع اليد على مصادر الثروة من خلال تقاسم الربح وتضخيم الفواتير والاستئثار بالصفاقات العمومية إضافة إلى كل أشكال الفساد والرشاوى، وهو ما يؤكد أن اقتراب الاقتصاد السياسي يصلح لتفسير علاقة الفساد بعملية بناء الدولة، يظهر هذا من خلال تفاعل العلاقة المتبادلة بين السياسة والاقتصاد وأتاهما وجهين لعملة واحدة .

إذ تعتبر علاقة الفساد بعملية بناء الدولة متلازمة مرتبطة بالاقتصاد السياسي، والتي تجد تجسيدها في تلك العلاقة القائمة بين النشاط السياسي والغنى الاقتصادي، أي بين الثروة والسلطة، فتزواج السلطة والثروة أظهر قيمة العامل الاقتصادي في بناء دولة فاعلة بما يتناسب ومتطلبات العدالة وتحقيق التوازن الاجتماعي، وعليه نخلص إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة تأثير وتأثر متبادلة بين الفساد وعملية بناء الدولة، حيث تربطهما علاقة سببية، فوجود أحدهما يستلزم ظهور الثاني إما بالإيجاب أو بالسلب.

- أن دراسة علاقة الفساد بعملية بناء الدولة بمنظور الاقتصاد السياسي قد تكون عبارة عن ترجمة لمجموعة من الثغرات العميقة التي تدخل ضمن تشكيلة علاقة السوق السياسي (الدولة) بالسوق الاقتصادي.
- من الضروري كسر العلاقة بين الفساد وعملية بناء الدولة عن طريق أخلاق السياسة، الإدارة والاقتصاد، ويتم ذلك بإدخال مكافحة الفساد ضمن الأساليب الأساسية في هندسة الدول وبنائها، في مقابل أن تصبو استراتيجيات مكافحة الفساد إلى بناء دول نظيفة وفاعلة.

6. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- برتراند بادى، غي هيرميت. (2013). السياسة المقارنة. ترجمة عز الدين الخطابي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- جون جاك روسو. (1995). العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية. ترجمة عادل زعيتر. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.
- روبرت غيلبين. (2004). الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث.
- سوزان روز أكرومان. (2003). الفساد الأسباب، العواقب، والإصلاح. ترجمة فؤاد سروجي، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع.
- صمويل هنتغتون. (1993). النظام السياسي لمجتمعات متغيرة. ترجمة سمية فلو. لبنان: دار الساقى.
- عبد الرحمان ابن خلدون. (2007). مقدمة ابن خلدون. القاهرة: دار الغد الجديد.
- عبد الغفار رشاد القصبي. (2006). التطور السياسي والتحول الديمقراطي. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- عبد المجيد محمود عبد المجيد. (2013). الفساد (تعريفه - صورته - علاقته بالأنشطة الإجرامية الأخرى). مصر: دار النهضة.
- عماد صلاح الدين عبد الرزاق الشيخ داود. (2003). الفساد والإصلاح. دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
- مايكل جونستون. (2013). متلازمات الفساد: الثروة والسلطة والديمقراطية. بيروت: مكتبة أبو العيس.
- محسن أحمد الحضييري. إعادة اختراع الدولة: رؤية منهجية لضياع دور الدولة في عصر العولمة. إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

محمد شلي. (1997). *المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتراعات، الأدوات*. الجزائر.
محمد نصر عارف. (2002). *ابستمولوجية السياسة المقارنة: النموذج المعرفي - النظرية - المنهج*. بيروت:
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

مصطفى كامل السيد، سلام سالم زرنوقة. (1999). *الفساد والتنمية*. القاهرة: مركز دراسات وبحوث.
يحيى الحمل. (د.س.ن). *الأنظمة السياسية المعاصرة: الديمقراطية التقليدية، الديكتاتوريات الفردية، الأنظمة
الماركسية، دول العالم الثالث*. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

Bresson, J. C. (2008). *Economie Politique De La Corruption et de la Gouvernance*. Paris : L'HARMATTAN.

Hartmann, A. M.-P. (2019). *Corruption and Development: A Reappraisal*. the OXFORD RESEARCH ENCYCLOPEDIA, ECONOMICS AND FINANCE.

Klitgaard, R. (1995). *combattre La Corruption, traduit de l'américain par Bernand Vincent*. Paris: Nouveaux Horizons.

ShaazkaBeyerle. (2014). *Curtailing Corruption People Power for Accountability and Justice* . United States of America: Lynne Rienner Publishers.

الأطروحات:

سيف الدين عكشيط. (2009). *إشكالية الفساد والإصلاح السياسي في المنطقة العربية: دراسة وصفية
تحليلية*. قسم العلوم السياسية. كلية العلوم السياسية الإعلام. جامعة الجزائر.
مجنح آمال. (2019). *الحكم الراشد وإشكالية البناء الديمقراطي في إفريقيا*. قسم العلوم السياسية
والعلاقات الدولية. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة المسيلة. الجزائر.

المقالات:

Jay S. Albanese, K. A. (2018). *Focusing Anti-Corruption Efforts More Effectively: An Empirical Look at Offender Motivation—Positive, Classical, Structural and Ethical Approaches*, *Advances in Applied Sociology*

Yan Zhang, L. C. (2009). *Social Support and Corruption :Structural Determinants of Corruption in the World*. *Journal of Criminology*.

Sara Dix, K. H. (2012, MAY). *Riskis of corruption to state legitimacy and stability in fragile situations*. *U4 ISSUE* .

Zaum, D. (2013, September). *Political economies of corruption in fragile and conflict-affected states: Nuancing the picture* . *U4 Brief* .

التقارير:

Verena Fritz, A. R. (2007). *Understanding State-Building from a Political Economy Perspective An Analytical and Conceptual Paper on Processes*. International Engagement Report for DFID Effective and Fragile States Teams Overseas Development Institute.

المداخلات:

بيتر إيغن. (1997). رسالة رئيس منظمة الشفافية الدولية. ندوة الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية. باريس: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

مواقع الأنترنت:

حمد نور. (31 مارس، 2019). الكليبتقراطية وأتمودجها الإنقاذي. تاريخ الاسترداد 19 ديسمبر، 2020، من [sudanile: http://www.sudanile.com/index.php](http://www.sudanile.com/index.php)